الأمم المتحدة
S/2018/705
مجلس الأمن
Distr.: General
27 July 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير الثاني والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرارين ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي قُدِّم إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وفقا للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خيرت **عمروف**
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب
القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)
بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)
وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

090818 310718 18-10599 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، وفقا للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

يشرفني أن أشير إلى الفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، التي طلب فيه مجلس الأمن إلى فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أن يقدم إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، تقريرين خطيين شاملين ومستقلين، كل ستة أشهر، أولهما في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وعليه، أحيل إليكم التقرير الشامل الثاني والعشرين المقدم من فريق الرصد عملا بالمرفق الأول للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧). ويشير فريق الرصد إلى أن الوثيقة المرجعية هي النسخة الأصلية باللغة الإنكليزية.

(توقيع) إدموند **فيتون – براون**
منسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

التقرير الثاني والعشـــرون المقدم من فريق الدعم التحليلي ورصـــد الجزاءات عملاً بالقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشـأن تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

موجز

اسـتجمع تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام (داعش)[أ]، الذي هُزم عسـكرياً في العراق ومعظم الجمهورية العربية السورية خلال عام ٢٠١٧، قواه في أوائل عام ٢٠١٨. وكان ذلك نتيجة فقدان القوات التي تقاتله في شـرق الجمهورية العربية السـورية لزخمها. وأدى ذلك إلى اسـتمرار حصـول التنظيم على الموارد، ومنحه متنفسـاً للإعداد للمرحلة المقبلة التي تطور فيها ليصـبح شـبكة سـرية عالمية. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨، تسارعت وتيرة الحملات العسكرية ضد التنظيم مرة أخرى، لكنه ظل يسيطر على جيوب صغيرة في الجمهورية العربية السورية على الحدود العراقية. وتمكن من استخراج بعض النفط وبيعه، وشن هجمات، بما في ذلك عبر الحدود داخل العراق.

ظل مسـتوى تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب خارج العراق والجمهورية العربية السـورية دون المتوقع. وانصـهر الكثير من المقاتلين في السـكان المحليين ومكثوا هناك، في حين قد يكون هناك آخرون متسترون في بعض الدول المجاورة. ولم تبرز أي منطقة أخرى كساحة فضلى يتدفق إليها المقاتلين الإرهابيين الأجانب الخارجين من سـورية والعراق، على الرغم من أن أعداداً كبيرة منهم قد شـقوا طريقهم إلى أفغانسـتان. أما في أوروبا، فالغالبية العظمى من المواطنين الذين يغادرون منطقة النزاع والدول المجاورة يعودون إلى ديارهم. وترحّب الدول الأعضاء بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٩ (٢٠١٧)، لكن بعضها يرى أنه غير كافٍ، في حين تواجه دول أخرى صعوبة في تنفيذه.

أثبت تنظيم القاعدة (QDe.004) قدرته على الصـمود في الجمهورية العربية السـورية، حيث أصبحت جبهة نصرة أهل الشام (جبهة النصرة) (QDe.137) هي أقوى الجماعات الإرهابية فيها الآن، وحيث تمكّن أيمن الظواهري (QDi.006) وأعوانه الموجودون في إيران من التأثير على المنازعات وسـط المقاتلين في إدلب في الجمهورية العربية السـورية. ولا يزال تنظيم القاعدة والجماعات المنتسـبة إليه أقوى من تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن والصومال وأجزاء من غرب أفريقيا، في حين ما زال تحالفه مع حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية في أفغانستان صلبا رغم منافسة الجماعة المحلية المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية له. والتحالف المستمر للجماعات الإرهابية في مالي ومنطقة الساحل مدعاة للقلق، وقد يشـكّل نموذجاً للتعاون بين الإرهابيين في المسـتقبل في بعض المجالات. ويرى بعض الدول الأعضـاء أن تنظيم القاعدة يطرح تحدياً طويل الأمد للأمن الدولي أكثر من تنظيم الدولة الإسلامية.

ومن الشـواغل الملحّة نقص المعلومات بشـأن الحالة المالية الراهنة لتنظيم الدولة الإسـلامية وما يعنيه ذلك فيما يتعلق بنواياه الاسـتراتيجية؛ وما للعائدين والمنتقلين الذين تمرسـوا على القتال، بما في ذلك المسـافرون المحبطون[ب] والمتعاطفون مع التنظيم الذين اكتسـبوا مهارات قيادية وغيرها، من أثر محتمل على الشبكات الإرهابية. ويساور الدول الأعضاء القلق إزاء ظهور تهديدات إرهابية داخلية، وهو ظهور ييسّـره الإنترنت، بما في ذلك تهديدات صـادرة عن شـبكات تنظيم القاعدة القائمة. وفي الوقت

نفسه، يطرح تحقيق الاستقرار وإعمار المناطق التي دُمرت في العراق والجمهورية العربية السورية تحديات أخرى ذات صلة بالأمن.

(أ) مدرج في القائمة تحت اسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115).

(ب) انظر S/2018/14/Rev.1، الموجز، الحاشية (ب).

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن التهديدات ٦

ألف – حالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ٦

باء – التهديد المتنامي الناجم عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة ٧

ثانيا – الاتجاهات الإقليمية ٨

ألف – الشام ٨

باء – شبه الجزيرة العربية ١١

جيم – أفريقيا ١٣

دال – أوروبا ١٨

هاء – وسط وجنوب آسيا ٢٠

واو – جنوب شرق آسيا ٢٢

ثالثا – تقييم الأثر ٢٤

ألف – القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) ٢٤

باء – القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧) ٢٦

رابعا – تدابير الجزاءات ٢٧

ألف – حظر السفر ٢٧

باء – تجميد الأصول ٢٨

جيم – حظر توريد الأسلحة ٢٩

دال – قائمة الجزاءات المفروضة على كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ٣٠

خامسا – أنشطة فريق الرصد وتلقي التعليقات بشأن التقرير ٣٠

المرفق – الدعاوى المرفوعة من قبل أفراد وكيانات مدرجين في قائمة الجزاءات أو المتصلة بهؤلاء الأفراد وتلك الكيانات . ٣١

أولا – لمحة عامة عن التهديدات

ألف – حالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

١ – بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، هُزم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأصبح وجوده محصوراً في جيوب صغيرة في الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت القوات الحكومية السورية تقدماً ضد معاقل التنظيم في منطقة دمشق. غير أن التنظيم أظهر قدرة أكبر على الصمود في شرق الجمهورية العربية السورية، حتى أنه استعاد زمام المبادرة. وعزت عدة دول أعضاء ذلك إلى تراجع مساهمة قوات سورية الديمقراطية في الحملة التي شُنّت في شرق البلاد في أوائل عام ٢٠١٨، وهي القوات المؤلفة نواتها من فرقة وحدات حماية الشعب الكردية. ومع تعزيز قوات سورية الديمقراطية نشاطها العسكري مرة أخرى، أخذ زخم القتال يرتدّ ضد تنظيم الدولة الإسلامية في حزيران/يونيه ٢٠١٨[(١)].

٢ – وقد لقي الكثير من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وعقوله المدبرة وكبار منظّريه وقادته الأمنيين والعسكريين حتفهم في المعارك، ورحل الكثير من المقاتلين والأفراد الآخرين عن منطقة النزاع المباشرة. بيد أن الكثيرين ما زالوا موجودين في العراق والجمهورية العربية السورية، ولا يزال بعضهم يشارك مشاركة كاملة في العمل العسكري ويختبئ البعض الآخر في المجتمعات المحلية المتعاطفة والمناطق الحضرية.

٣ – ويقدر بعض الدول الأعضاء، أن مجموع الأعضاء المنتمين لتنظيم الدولة الإسلامية حالياً في العراق والجمهورية العربية السورية يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٣٠ فرد، موزعين بالتساوي تقريباً بين البلدين. وما زال في صفوف هؤلاء مكوّن هام يتألف من العديد من آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين[(٢)].

٤ – ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يتحول من هيكل شبيه بالدولة إلى شبكة سرية، وقد حقق تقدماً أكبر في ذلك في العراق؛ لكن الأراضي المتفرقة التي يسيطر عليها في الجمهورية العربية السورية تمنحه مزيداً من الخيارات والعمق الاستراتيجي على الحدود. وعلى الرغم من الضرر الذي لحق بالهياكل البيروقراطية لما يسمى ”الخلافة“، فإن الانضباط الجماعي للتنظيم لم يُمسّ. وعلى الرغم من التقارير التي تفيد أن أبو بكر البغدادي [(٣)] قد أُصيب، فإنه لا يزال ماسكا بزمام السلطة، ولكنه تحتم عليه تفويضها أكثر من ذي قبل إلى الشبكة الأوسع خارج منطقة النزاع. ولا يزال مكتب الأمن العام ومكتب المالية التابعان للتنظيم سالمين. وكذلك الحال بالنسبة لمكتب تنسيق الهجرة واللوجستيات، على الرغم مما يواجهه من صعوبة في التواصل ومن مقتل رئيسه[(٤)].

٥ – وتواصل شبكة ”أعماق“، منبر تنظيم الدولة الإسلامية الإعلامي، العمل في شرق الجمهورية العربية السورية. وتعد الدعاية مؤشرا على صحة التنظيم المالية والتنظيمية وعلى توجهه الاستراتيجي. وقد تدنّى إنتاج التنظيم من الأنشطة الإعلامية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لكنه استقر

(١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣) مدرج في القائمة باسم إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي (QDi.299).

(٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

في مستوى أعلى منذ ذلك الحين. وتحوّل ميزان الأنشطة الإعلامية من التنظيم الأم لصالح الجماعات المنتسبة. ولا تزال دعاية التنظيم أضعف مما كانت عليه، ولعل سمعته قد تشوّهت[٥].

باء – التهديد المتنامي الناجم عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة

٦ – توقف فعليا تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية. لكن التدفق العكسي، وإن كان أبطأ من المتوقع، لا يزال يشكّل تحدياً كبيراً. وتصف إحدى الدول الأعضاء حركة العائدين والمنتقلين—وهي الحركة التي تتسم بالمنهجية على الرغم من كونها حركة انتهازية ومتشرذمة—بأنها تشكّل ''تهديداً متنقلاً ''؛ وبأن هؤلاء العائدين والمنتقلين يخططون للإقامة حيثما أمكنهم ذلك بنيّة العودة إلى أعمال المقاومة والتمرد والإرهاب الفعلية عندما تسمح الظروف بذلك. وقد يشجع استقرار الوضع العسكري للتنظيم أعداداً كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب على البقاء في منطقة النزاع[٦].

٧ – على الرغم من ذلك كله، تحدثت تقارير بعض الدول الأعضاء عن انخفاض في معدل الهجمات الإرهابية في أوروبا، بدأ في أواخر عام ٢٠١٧ واستمر خلال عام ٢٠١٨. وقد تكون هناك علاقة سببية بين هذا الانخفاض والهزيمة العسكرية التي لحقت بما يسمى ''الخلافة''، حيث تضررت هياكل القيادة والتحكم بالتنظيم. وتعطلت بعض عمليات الاندماج المقررة لعدد من الوحدات البيروقراطية. كما قُتل الكثير من أنشط مدبري العمليات الإرهابية والعناصر المنفذة لها في هجمات استهدفتهم[٧].

٨ – ومع ذلك يرى بعض الدول الأعضاء أن جميع الدوافع الكامنة وراء الإرهاب لازالت حاضرة، ولعلها أشد حدّة من أي وقت مضى. وذلك يعني أن أي تراجع في الهجمات الإرهابية يرجح أن يكون مؤقتاً، إلى أن يتمكن التنظيم من التعافي وإعادة تنظيم نفسه؛ أو يعزز تنظيم القاعدة نشاطه الإرهابي على الصعيد الدولي؛ أو تظهر منظمات أخرى تنشط في مجال الإرهاب[٨]. وبالفعل، فإن الدول الأعضاء تميّز بين الانخفاض في عدد المخططات الناجحة والمستوى المطرد للنشاط الإرهابي الذي يشكل التنظيم مصدر إلهام له، وهو ما يعني أن السبب وراء هذا الهدوء النسبي ليس فقدان الدوافع الإرهابية بل تعطل قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على التخطيط للهجمات وتنفيذها.

٩ – ويبدو من المرجح أن يبقى نموذج سري وأصغر حجما من تنظيم الدولة الإسلامية الأم قائما في العراق والجمهورية العربية السورية، مع استمرار لوجوده أيضاً في البلدان المجاورة. وفي الوقت نفسه، توجد أعداد كبيرة من المنتسبين إلى التنظيم في أفغانستان وجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا وليبيا، وبدرجة أقل في سيناء واليمن والصومال ومنطقة الساحل. وتتفاوت أعداد المكوّن الأجنبي في صفوف تلك المجموعات حيث يوجد أكبر عدد منهم في أفغانستان. وهناك أيضاً عدد صغير من الخلايا الناشئة في بلدان ومناطق أخرى، وسيكون الخطر المتزايد من هذه الشبكة العالمية متنوعاً ويصعب التنبؤ به.

(٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

١٠ - وفي الوقت نفسه، لا تزال شبكة تنظيم القاعدة العالمية قادرة على الصمود. فالمنتسبون إلى تنظيم القاعدة وحلفاؤه أقوى كثيرا من المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية وحلفائه في بعض الأماكن، بما فيها جنوب آسيا ومنطقة الساحل واليمن والصومال. وقد ازداد بروز قادة تنظيم القاعدة الموجودين في جمهورية إيران الإسلامية، فهم يعملون مع أيمن الظواهري ويجسدون سلطته على نحو أكثر فعالية من ذي قبل. وقد أثّر هؤلاء في مجريات الأحداث في الجمهورية العربية السورية، حيث عارضوا سلطة أبو محمد الجولاني (QDi.317)، وتسببوا في إحداث انفصالات واندماجات وظهور تشكيلات جديدة في أوساط الجماعات المختلفة الموالية لتنظيم القاعدة في إدلب[٩].

١١ - وظل أيضاً حمزة بن لادن (غير مدرج) يبرز كشخصية قيادية في تنظيم القاعدة. وتُبدي قيادة تنظيم القاعدة صبراً استراتيجياً وتُمارس الجماعات الإقليمية التابعة لها تقديرا تكتيكياً بإقحام نفسها في القضايا المحلية. وفي حين لا يوجد حتى الآن أدلة كثيرة على عودة ظهور تهديد عالمي مباشر من جانب تنظيم القاعدة، فمن المرجح أن تحسين القيادة وتعزيز الاتصالات سيفاقمان بمرور الوقت هذا الخطر، وستفاقمه أيضاً أي زيادة في ميل أنصار تنظيم الدولة الإسلامية—وهو الميل الذي بدا بروزه بالفعل للعيان في بعض المناطق—نحو الانضمام لتنظيم القاعدة[١٠].

ثانيا - الاتجاهات الإقليمية

ألف - الشام

١٢ - يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الانتقال من هيكل له صفات الدولة إلى شبكة إرهابية. فقد فَقَد مناطق شاسعة في الجمهورية العربية السورية والعراق، وتحررت المدن التي كانت تخضع في وقت ما لسيطرته. غير أنه نظرا للتخفيض المؤقت للضغوط العسكرية من جانب قوات سورية الديمقراطية في أوائل عام ٢٠١٨، استطاع تنظيم الدولة الإسلامية أن يحافظ على أراض تقع شرق محافظة دير الزور، حيث ما زال يسيطر على بعض المدن والقرى الصغيرة. ويتمركز أساسا مقاتلوه، بمن فيهم ما تبقى من مقاتلين إرهابيين أجانب، على الجانب الشرقي من وسط وادي نهر الفرات، ويسيطر على أرض لها أهمية استراتيجية في الجمهورية العربية السورية تقع على الحدود العراقية[١١]. ولا يزال التنظيم قادراً على شن هجمات داخل الأراضي السورية. وهو لا يسيطر تماما على أي إقليم في العراق، ولكنه لا يزال ينشط عبر خلايا نائمة. ولديه مقاتلون يختبئون في صحراء الأنبار ووادي الغدف ومنطقة الحسينية غربي الرطبة. ويسيطر التنظيم على منطقة محدودة يستطيع أن يشن، انطلاقا منها، هجمات داخل العراق، مستهدفاً في المقام الأول قواعد قوات الأمن. وقد أُحبط هجوم في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ ضد نقطة عِنزة الحدودية مع المملكة العربية السعودية[١٢].

١٣ - وأفادت دول أعضاء أن العديد من كبار قادة تنظيم الدولة الإسلامية قد قتلوا في النزاع، منهم شخصيات سياسية ومذهبية وعسكرية هامة. وما يزال أبو بكر البغدادي يقود التنظيم، علما أن هناك

(٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

تقارير تفيد أنه قد أصيب، وأن تنظيم الدولة الإسلامية قد ألغى المركزية في هيكل قيادته للحد من وقوع خسائر أخرى. وتقدر دول أعضاء أنه رغم الخسائر التي تكبدها تنظيم الدولة، فإن العديد من أعضائه عازمون على مواصلة القتال. ويختبئ آخرون الآن في تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق، وهو ما يمثل تهديدا محتملا لهذه البلدان والمنطقة على نطاق أوسع. وآخرون منهم اعتقلتهم قوات الحكومة السورية أو جماعات مسلحة مناهضة للتنظيم، بما فيها القوات الكردية[١٣].

١٤ - ولتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعض الوجود المتبقي في بلدات سورية أخرى، بما في ذلك موطئ قدم في حلب[١٤]. ويضم مخيم الركبان المكتظ بالسكان والواقع في جنوب الجمهورية العربية السورية نحو ٠٠٠ ٨٠ مشرد داخليا، بمن فيهم أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، وهو وضع تخشى الدول الأعضاء أن يؤدي لإفراز خلايا جديدة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية[١٥]. ويشكل وجود جيش خالد ابن الوليد التابع لتنظيم الدولة الإسلامية (QDe.155) في درعا في أقصى الجنوب الغربي للجمهورية العربية السورية شاغلا آخر للدول الأعضاء في المنطقة. وهو يتواجد على مقربة من عناصر محلية تابعة لجبهة النصرة لأهل الشام (QDe.137) تكن لها العداء وموجودة في محافظتي درعا والقنيطرة[١٦].

١٥ - ويصعب مع استمرار تحول تنظيم الدولة الإسلامية من جماعة إرهابية إقليمية إلى شبكة إرهابية تحديد مصادر تمويله. وقد تقلصت احتياطياته المالية ولكنها لم تنضب، وتقدر إحدى الدول الأعضاء أن مجموع احتياطياته انخفض إلى بضع مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة[١٧]. ويبدو أن التنظيم ما زال بإمكانه الاعتماد على بعض مصادر تمويله التقليدية، بما في ذلك المواد الهيدروكربونية وابتزاز الأموال، فيحصل بذلك على ملايين الدولارات شهرياً[١٨]. وسلط فريق الرصد الضوء في تقريره السابق على فقدان التنظيم السيطرة على حقول النفط والغاز الطبيعي(انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٩)؛ ومع ذلك، فإن التباطؤ المذكور سابقاً في تحقيق تقدم عسكري ضد تنظيم الدولة الإسلامية في مطلع عام ٢٠١٨ قد أتاح له المجال كي يستعيد إمكانية وصوله إلى بعض حقول النفط في شمال شرقي الجمهورية العربية السورية[١٩]. ونتيجة لذلك، ما يزال النفط أحد المصادر الرئيسية للإيرادات، حيث يلجأ التنظيم إلى أساليب بسيطة لاستخراج النفط الخام من أجل استهلاكه الخاص وبيعه للسكان المحليين على السواء، بالإضافة إلى ابتزاز شبكات التوزيع[٢٠]. ويواصل أيضا تنظيم الدولة الإسلامية فرض ”الضرائب“ على التجارة في المناطق التي

(١٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

يسيطر عليها وفي المناطق المتنازع عليها، وكذلك اختطاف رجال الأعمال المحليين للحصول على فدية، وتحصيل كميات صغيرة نسبيا من الأموال بالعملة المحلية[٢١].

١٦ - وعلى الرغم من الضرر الذي لحق بهياكله البيروقراطية الشبيهة بهياكل الدولة، يحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية ببعض الهياكل المالية ولا تزال التوجيهات المالية تصدر عن القيادة المركزية[٢٢]. وتشير التقارير إلى أن أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية قد تمكنوا من الاستثمار في المنطقة ومن اختراق أعمال تجارية، مثل شركات البناء ومكاتب الصرافة[٢٣] والكيانات الزراعية، ومصائد الأسماك، والمؤسسات العقارية بما في ذلك الفنادق (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرتان ١٢ و ١٣). وأُعرب أيضا عن شواغل إزاء قيام الميسرين الماليين والشبكات المالية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية بنقل عملياتهم إلى بلدان مجاورة[٢٤].

١٧ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية قادرا على توجيه الأموال عبر الحدود، ولا سيما بالاعتماد على شبكات الحوالة ومؤسسات الخدمات المالية (سواء بالتواطؤ أو دون قصد)، وكذلك على حاملي النقدية[٢٥]. وعلاوة على ذلك، يبدو أن القيادة الأساسية لتنظيم الدولة الإسلامية تواصل دعم العناصر المرتبطة به ماليا، وإن كان حجم هذا الدعم غير واضح ولعله آخذ في الانخفاض[٢٦]. ومن الأساليب الأساسية التي يلجأ إليها تنظيم الدولة الإسلامية تمرير الأموال عبر بلدان وسيطة، إذ يوجه تنظيم الدولة الإسلامية الأموال إلى بلد عبور قبل أن ينقل الأموال إلى المقصد[٢٧].

١٨ - وترى بعض الدول الأعضاء في المنطقة أن الخطر الذي تشكله جبهة النصرة مماثل لخطر تنظيم الدولة الإسلامية، فكلاهما يشكل تهديدا للمجتمع الدولي. ويُقدّر أن الجبهة لا تزال هي القوة المهيمنة تحت مظلة ”هيئة تحرير الشام“ التي أدرجتها لجنة الجزاءات باعتبارها اسماً مستعاراً لجبهة النصرة. والمواطن السوري أبو محمد الجولاني هو زعيم كل من جبهة النصرة وهيئة تحرير الشام. وتحتل هيئة تحرير الشام مركز قوة في محافظة إدلب، ولكنها تخضع لضغط من قبل جماعات أخرى من جماعات المعارضة السورية[٢٨]. وترى الدول الأعضاء أن هيئة تحرير الشام وعناصرها لا يزالون على اتصال مع قيادة تنظيم القاعدة.

١٩ - وتفيد تقارير الدول الأعضاء أن أيمن الظواهري قد تمكن جزئياً، بمساعدة شخصيتين هامتين من الشخصيات القيادية في تنظيم القاعدة المقيمة في جمهورية إيران الإسلامية وهما أبو محمد المصري[٢٩] وسيف العدل (QDi.001)، من التأثير على الوضع في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وتفيد إحدى الدول الأعضاء أن هيئة تحرير الشام قد انتزعت في الآونة الأخيرة أراض من حركة أحرار الشام (غير مدرجة في القائمة) وجماعات مسلحة أخرى بعد أن تم تعزيز صفوفها بوصول خبراء عسكريين

(٢١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٣) انظر، على سبيل المثال، الموجز الذي يسرد أسباب إدراج مكتب الكوثر لصرف العملات في القائمة (QDe. 157).

(٢٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٩) أدرج في القائمة تحت اسم عبد الله أحمد عبد الله الألفي (QDi.019).

وخبراء متفجرات من تنظيم القاعدة في أفغانستان. وانضم أيضا إلى الهيئة بعض مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية مثل قائد الكتيبة الخضراء التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال غرب سورية[٣٠].

٢٠ - ومع ذلك، فقد أبدى الظواهري عدم ارتياحه لبعض جوانب قيادة الجولاني، ولا سيما إعطائه أولوية للإدارة والاستيلاء على الأراضي على حساب الالتزام بالإرهاب الدولي. وأدى الخلاف في صفوف هيئة تحرير الشام إلى انشقاقات بقيادة كل من سامي العريدي (غير مدرج في القائمة) وإياد نظمي خليل (QDi.400) أسفرت عن إنشاء جماعة جديدة أطلق عليها اسم جماعة أنصار الدين. ومن ضمن الجماعات الجديدة الهامة الأخرى التي تعارض الجولاني جبهة تحرير سورية وحلف نصرة الإسلام، الذي نشأ عن الاندماج بين حراس الدين وأنصار التوحيد[٣١]. بيد أن تقديرات الدول الأعضاء تفيد أن هيئة تحرير الشام ستظل متماسكة رغم التوترات داخل صفوفها، ومع تنظيم القاعدة الأساسي وجماعات المعارضة الأخرى في المنطقة. ومن المتوقع أن تتصلب جميع الجماعات لمحاربة أية قوات سورية ودولية تحاول طردها.

٢١ - ولا يزال الابتزاز أحد المصادر الرئيسية لتمويل جبهة النصرة، التي تحصّل الأموال من خلال سيطرتها على إدلب ونقاط التفتيش، بما في ذلك عن طريق ''فرض الضرائب'' على حركة السلع التجارية[٣٢]. واختطاف المحليين طلباً للفدية هو مصدر آخر من مصادر الدخل، وقد تحصل الجبهة على بعض الأموال من التبرعات الخارجية[٣٣]. وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها المستمر إزاء إمكانية نهب المواقع الثقافية والمتاحف والقطع الأثرية والتحف الفنية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة.

باء - شبه الجزيرة العربية

٢٢ - ترى الدول الأعضاء أن تنظيم القاعدة يحتفظ بهيكل قوي في شبه الجزيرة العربية، ولا سيما داخل اليمن، حيث يواصل التنظيم تخطيط وتنظيم الهجمات الإرهابية في المنطقة برمتها وخارجها. وتقر القيادة المركزية لتنظيم القاعدة بأن اليمن مكانا مناسبا للهجمات التي تتخذ شكل حرب العصابات ومركزا للعمليات الإقليمية. ونظرا لعدم وجود حكومة مركزية قوية في اليمن، تتوفر بيئة خصبة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QDe.129) كي يفرض وجوده[٣٤]. وأصدر حمزة بن لادن بيانا في آذار/مارس ٢٠١٨ أشار فيه إلى دور تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهدد المملكة العربية السعودية، ودعا شعب شبه الجزيرة العربية إلى التمرد[٣٥].

٢٣ - وفي اليمن، اجتذب الاستقطاب الطائفي الذي حفزته الحرب مع الحوثيين العديد من المجندين إلى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، الذي لا تزال مدينة المكلا قاعدته الرئيسية. وله أيضاً وجود

(٣٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٥) Cristina Maza, "Hamza Bin Laden, Osama's Son, Denounces Saudi Arabia, Calls for Overthrow of Monarchy in New Al-Qaeda Video", *Newsweek*, 19 January 2018. وهو متاح في الصفحة الإلكترونية التالية: www.newsweek.com/hamza-bin-laden-osama-saudi-785121.

عملياتي في وادي بلحارث وعزان في شبوة، ووادي عبيدة في مأرب، ومدينة رداع في محافظة البيضاء، ولودر ووادي ومودية في محافظة أبين. وفي ظل الفراغ الأمني وعدم توفر الخدمات العامة في العديد من المناطق، يتولى التنظيم رعاية الأنشطة العامة والمشاركة فيها، سعيا منه إلى اكتساب سيط في مجال العمل الإنساني والإداري (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٢٠). وتجنب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية إثارة العداء أو المواجهة مع القبائل، مكرسا وقته لكسب المزيد من المجندين، واستكشاف مصادر جديدة للتمويل وإعداد قيادات شابة جديدة. ويقدر حاليا قوامه الإجمالي داخل اليمن ما بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٧ فرد[٣٦].

٢٤ - ويتزعم قاسم محمد مهدي الريمي، الأمير اليمني لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QDi.282) هيكلاً قيادياً منظما، يضم شعبا فرعية تعنى بالتلقين والدعاية والشؤون العسكرية والأمنية والمالية. ومنذ منتصف عام ٢٠١٧، تكبد التنظيم خسائر على مستوى القيادة وفي صفوف القادة الميدانيين بسبب عمليات مكافحة الإرهاب اليمنية والدولية المكثفة. وتفيد بعض الدول الأعضاء أن خبير المتفجرات إبراهيم العسيري (QDi.291) من المحتمل أن يكون قد قتل خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وبالنظر إلى دور العسيري السابق في تدبير المؤامرات ضد الطيران، فإن مقتله سيشكل ضربة قاسمة للقدرة العملياتية للتنظيم[٣٧].

٢٥ - وتشير المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء في المنطقة إلى أن التنظيم ما يزال يستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبة كأسلوب مفضل لضرب أهداف في اليمن، إلى جانب منظومات إطلاق صواريخ غراد المتعددة (BM-21 و Grad-P) والقذائف أرض - جو (SA-7 و SA-9) والمدافع التلقائية المضادة للطائرات (ZU-23) ومدافع الهاون والمركبات القتالية الآلية للمشاة (BMP) والصواريخ المضادة للدبابات (TOW)، التي استخدمت في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٧ لاستهداف معسكر تدريب عسكري لقوات النخبة في وادي دوعن، بمحافظة حضرموت[٣٨]. وتستولي الجماعة أيضا على الأسلحة أثناء الغارات التي تشنها على القواعد العسكرية ومعسكرات التدريب.

٢٦ - وسبق أن أفاد فريق الرصد بأن تنظيم القاعدة قد قام بنهب فرع المصرف المركزي في المكلا في عام ٢٠١٥ (انظر S/2016/629، الفقرة ٢٤). وقدمت إحدى الدول الأعضاء معلومات حديثة مفادها أن الجماعة عرضت بيع أو مبادلة العملات المسروقة التي تعادل قيمتها ١٠٠ مليون دولار بأسعار مخفضة (٠٠٠ ٦٠٠ دولار مقابل مليون دولار مسروق). ومن ثم، فإن توفر المزيد من الأموال لدى تنظيم القاعدة في عام ٢٠١٥ مكنه من دفع مرتبات أعلى والزيادة في عدد أعضائه. غير أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد فشل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في محاولته سلب مصارف خاصة في المكلا. ويواصل التنظيم عمليات خطف اليمنيين والأجانب طلبا للفدية. ومن المحتمل أن يكون قد وضع يده أيضا على بعض الأموال التي لم تُنفق من مبيعات النفط السابقة[٣٩].

(٣٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

٢٧ - وتشير تقديرات الدول الأعضاء إلى أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هو تنظيم فريد من ضمن المجموعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة الذي يُعهد إليه بدور قيادي في الدعاية ووسائل الإعلام باسم القيادة المركزية للتنظيم الأساسي. حيث أنه، وبالتوازي مع مجلة ''*Inspire*''، وهي مجلة إلكترونية تصدر باللغة الإنكليزية، أصبحت الآن مجلة ''المسرى'' الصادرة باللغة العربية منبر تنظيم القاعدة لنشر المقابلات مع قادة التنظيمات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (QDe.014) والقاعدة في شبه القارة الهندية وحركة الشباب المجاهدين (SOe. 001)، وللإعلان عن تنفيذ الهجمات.

٢٨ - وتفيد الدول الأعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يتولى قيادة عدد يتراوح فقط بين ٢٥٠ و ٥٠٠ عضو في اليمن. ويركز هذا التنظيم على استهداف المسؤولين الرسميين اليمنيين والإماراتيين داخل اليمن. ومع أن هذا التنظيم أضعف كثيراً من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فإنه يحاول المنافسة وإعلان مسؤوليته عن الهجمات الكبيرة التي تعلن القاعدة مسؤوليتها عنها[٤٠]. ويقود التنظيم المحلي المنتسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية المواطن اليمني محمد كنعان السياري، المعروف أيضا باسم (أبو أسامة المهاجر) (غير مدرج في القائمة)، وهو يتولى أيضاً توجيه الشؤون العسكرية. أما المواطن اليمني رضوان قناف (غير مدرج في القائمة) فيتولى مهام النائب؛ والمواطن اليمني خالد المرفدي (غير مدرج في القائمة) هو رئيس الشؤون المالية؛ وهناك أيضا قادة عسكريون لكل من مأرب وإب والضالع وعدن[٤١]. وترى الدول الأعضاء في المنطقة أن الأيديولوجية المتطرفة لتنظيم الدولة الإسلامية ووحشيته غير جذابتين للسكان اليمنيين.

جيم - أفريقيا

١ - شمال أفريقيا

٢٩ - لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام موجوداً في ليبيا، مستفيداً في ذلك من سيولة الحالة الأمنية، وبعض الدعم القبلي، والتنسيق مع جماعات إرهابية أخرى عند المناسبة. وبالرغم من خسارة تنظيم الدولة الإسلامية لمدينة سرت واستمرار الضربات الجوية ضده، فإنه لايزال يمتلك القدرة على شن هجمات كبيرة داخل ليبيا وعبر الحدود، حيث يلجأ إلى الأساليب غير المتناظرة ويستعمل الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتستمر خلايا تنظيم الدولة الإسلامية حول طرابلس ومصراتة وصبراتة في الغرب، مع وجود كبير في جنوب ليبيا حول غات والعوينات، وكذا أجدابيا ودرنة في الشرق[٤٢].

٣٠ - وتشير التقديرات إلى أن عدد أفراد تنظيم الدولة الإسلامية يتراوح بين ٠٠٠ ٣ و ٠٠٠ ٤ فرد موزعين في أنحاء البلد[٤٣]. وقد تقع القيادة المركزية للتنظيم في ليبيا في المثلث الواقع بين بني وليد وجنوب

(٤٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

سرت وبلدية الجفرة [٤٤]. ويتزعم هيكل القيادة أبو معاذ التكريتي (غير مدرج في القائمة)، وهو عراقي الجنسية يفاد أنه لا يزال على قيد الحياة رغم الأخبار التي تم تداولها بشأن مقتله في ضربة جوية[٤٥].

٣١ - ولا يزال تنظيم القاعدة يظهر في ليبيا، حيث تضم صفوفه عناصر من مكوّنه التاريخي المتمثل في الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية (QDe.011)، وكذلك من مجالس الشورى في درنة[٤٦] وبنغازي[٤٧] وأجدابيا. ويحتفظ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لمنطقة الساحل، بقيادة يحيى أبو الهمام (غير مدرج في القائمة)، بشبكات لتبادل الدعم المالي وتوريد الأسلحة مع تنظيم القاعدة في ليبيا[٤٨].

٣٢ - ولا تزال المناطق الجبلية في غرب تونس تأوي عناصر تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. ويتأثر البلد بالحالة الأمنية المتقلبة في ليبيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، شرعت القوات المسلحة التونسية في تنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب حول ولاية القصرين ضد كتيبة عقبة بن نافع المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وضد جماعة جند الخلافة في تونس، وفككت خلال هذه العمليات عدة خلايا نائمة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة[٤٩].

٣٣ - وفي مصر، تتواصل العمليات العسكرية، التي بدأت في سيناء في شباط/فبراير ٢٠١٨، ضد جماعة أنصار بيت المقدس التي كانت قد أعلنت البيعة لأبو بكر البغدادي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وترى بعض الدول الأعضاء أن الجماعة قد تضم ما يصل إلى ١ ٠٠٠ مقاتل، ويساور هذه الدول الأعضاء القلق لما تظهره هذه الجماعة من بوادر الصمود.

٣٤ - وترى الدول الأعضاء أن العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، لا سيما أولئك الذين تعود أصولهم إلى شمال أفريقيا، لا يزالون يشكلون تهديداً للمنطقة. ولاحظت دولة عضو إقليمية أن هؤلاء العائدين عزّزوا صفوف جماعتي جند الخلافة في الجزائر (QDe.151) والمرابطين (QDe.141)، وهو ما جدَّد قدرة هاتين المنظمتين على تنفيذ العمليات[٥٠].

٣٥ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يهدد علناً العمليات الانتخابية في شمال أفريقيا. وقد جرت الانتخابات البلدية في تونس والانتخابات الرئاسية في مصر دون وقوع حوادث رغم هذه التهديدات. غير أن تنظيم الدولة الإسلامية شن هجوماً ضد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا في طرابلس في أيار/مايو ٢٠١٨ أسفر عن مقتل ١٣ شخصاً[٥١].

٣٦ - وأفادت دول أعضاء أن الجماعات الإرهابية في شمال أفريقيا تحصل على إيرادات كبيرة من عمليات الاختطاف طلباً للفدية، وعمليات الابتزاز المحلية، و ''الضرائب'' على طرق التهريب. ولكن

(٤٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٦) مجلس شورى مجاهدي درنة، وهو اسم آخر لجماعة أنصار الشريعة - درنة (QDe.145).

(٤٧) مجلس شورى مجاهدي بنغازي، وهو اسم آخر لجماعة أنصار الشريعة - بنغازي (QDe.146).

(٤٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥١) ملاحظات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨.

لم تكن هناك أدلة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على انخراطها بصورة مباشرة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو الأشخاص.

٢ - غرب أفريقيا

٣٧ - في منطقة الساحل، نجحت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في جمع عدد من التنظيمات الإرهابية الإقليمية تحت مظلة ائتلاف واحد موالٍ لتنظيم القاعدة[٥٢]، وهو ما أدى إلى زيادة الهجمات والدعاية ضد المصالح الفرنسية والأمريكية وغيرها من المصالح الدولية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير[٥٣]. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، حثّ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على شن هجمات ضد شركات خاصة فرنسية.

٣٨ - ويشجِّع زعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين إياد آغ غالي (QDi. 316) أعمال القتال ضد قوات الأمن، دون الهجمات ضد السكان[٥٤]. وتواصل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الاعتماد على جماعة المرابطين لجلب قدرات عملياتية معززة لتنفيذ هجمات معقدة على أهداف ذات أهمية رمزية (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٣٣). وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٨، أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجمات ضد السفارة الفرنسية ومقر قيادة القوات المسلحة في واغادوغو على سبيل الانتقام، وذلك بعد مقتل عدة قادة لجماعة المرابطين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، جمعت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بين الهجمات بمدافع الهاون والصواريخ والاعتداءات بجهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة واستعمال الأسلحة النارية الصغيرة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقواعد العسكرية الفرنسية في تمبكتو، مالي[٥٥]. وتم تحييد خلية نائمة في واغادوغو في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨. وترى دولة عضو أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قد تُركِّز جهودها على منطقة ميناكا.

٣٩ - ومن خلال استيعاب جبهة تحرير ماسينا، عززت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين رقعة الأراضي التي تسيطر عليها. وتسيطر جماعة تحرير ماسينا على المنطقة الوسطى في مالي وتضفي بعداً إثنياً محتملاً لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي وضعت برنامج دعاية خاصة عن الصراع المحلي ضد ''المعتدين الأجانب''[٥٦].

٤٠ - وتنشط جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في غالب الأحيان في منطقة الحدود بين مالي والنيجر[٥٧]. ورغم أن تأثير جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أقل من تأثير جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، تشترك الجماعتان في هدف تقويض الاستقرار في منطقة الساحل وأي عملية تهدف استعادة الحياة الطبيعية هناك، وذلك بغرض الاحتفاظ بحرية الحركة في الشمال وبالقدرة على الوصول إلى

(٥٢) كما وردت الإشارة إلى ذلك في الوثيقة S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٣٢، فإن الجماعات هي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDe. 014)، وأنصار الدين (QDe. 135)، والمرابطون (QDe. 141)، وجبهة تحرير ماسينا.

(٥٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

طرق التهريب[٥٨]. ومن المرجح أن يؤدي الضغط الراهن على جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، والافتقار إلى الدعم من جانب القيادة المركزية لتنظيم الدولة، إلى إفراز تعاون أوثق مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، ولكن ليس الاندماج معها[٥٩].

٤١ - وفي بوركينا فاسو، تنقسم جماعة أنصار الإسلام إلى فصيلين. حيث يرتبط جعفر ديكو (غير مدرج في القائمة)—شقيق مؤسس جماعة أنصار الإسلام معلّم ديكو (غير مدرج في القائمة)—بعلاقة شخصية ومصالح تكتيكية مشتركة بزعيم جبهة تحرير ماسينا أحمد كوفا (غير مدرج في القائمة)[٦٠]. وترى الدول الأعضاء أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قد تتطلع نحو جماعة أنصار الإسلام، لا سيما فصيل ديكو، كجزء من استراتيجيتها لتوسيع الشبكة في الخارج. أما الفصيل الثاني فيتزعمه بولي عمرُ إدريسا، المعروف بـ ''أومي'' (غير مدرج في القائمة)، وهو زعيم سيء الصيت لشبكة إجرامية، وله علاقات وثيقة بجماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى[٦١]. ولجماعة أنصار الإسلام تأثير كبير نظرا لسيطرتها شبه الكاملة على منطقتي سوم وأودالان، حيث تقوّض الأمن بفعل الاغتيالات وعمليات الاختطاف. ورغم محدودية قوامها البالغ ٩٠ مقاتلاً من ديكو و ٧٠ مقاتلا من بولي[٦٢]، فبوسع جماعة أنصار الإسلام الاعتماد على تكتيك برهن على نجاعته يتمثل في شن الهجمات باستخدام ما بين أربع وست مجموعات تتكوّن كل منها من شخصين باستخدام الدراجات النارية ثم الاختفاء بين السكان[٦٣].

٤٢ - وترى الدول الأعضاء أن الإرهابيين يستفيدون من السيطرة على الأراضي ومن النزاعات الإثنية في جذب السكان إلى التطرف، لا سيما في المناطق التي أُخرِج منها معلمو المدارس عن طريق الترويع[٦٤]. ويتزايد عدد المنظمات غير الحكومية القائمة على أساس أيديولوجي والتي ترسل الأموال إلى الجماعات الإرهابية المحلية، ويساور الدول الأعضاء القلق لأن التطرف يزيد من حدة الخطر في منطقة الساحل[٦٥]. وفي منطقة موبتي - سيغو، نجحت استراتيجية المضايقات التي تتبعها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين حيث أعيد افتتاح المدارس تحت سيطرة المتطرفين[٦٦]. وفي باماكو، تحوَّل ميزان قوى التوجيه الأيديولوجي ضد العملية الانتخابية ولصالح العناصر المتطرفة[٦٧]. وفي غضون ذلك، تمتَّع كل من جماعة بوكو حرام (QDe.138)[٦٨] وولاية غرب أفريقيا التابعة للدولة الإسلامية بتأثير مماثل في المناطق الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك حوض بحيرة تشاد.

(٥٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٨) مدرجة في القائمة تحت اسم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (QDe. 138).

٤٣ - وتساعد هيمنة الاقتصاد النقدي الخالي من الضوابط في المنطقة على ظهور الجماعات الإرهابية المموَّلة عن طريق الابتزاز، والتبرعات الخيرية، والتهريب، والتحويلات، وأعمال الاختطاف[٦٩]. وفي نيجيريا، اختُطفت ١١١ تلميذة من بلدة دابشي في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ وأطلقت ولاية غرب أفريقيا التابعة للدولة الإسلامية سراحهن في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ مقابل فدية كبيرة[٧٠].

٣ - شرق أفريقيا

٤٤ - لا تزال حركة شباب المجاهدين المنتسبة إلى تنظيم القاعدة هي الجماعة الإرهابية الرئيسية في الصومال[٧١]. ورغم الهجمات العسكرية المتواصلة ضدها، عززت الجماعة قدراتها، ولا تزال تحتفظ بتأثيرها وجاذبيتها. ونوّعت الجماعة طريقة عملها، وهي تُطبق بيسر أسلوب حرب العصابات عندما تتعرض لهجمات أو تنسحب إلى داخل المجتمع المحلي طلباً لملاذ آمن لإعادة تنظيم نفسها. وفي أواخر عام ٢٠١٧، عززت حركة الشباب وجودها في بنادير قرب مقديشو، وهو ما مكَّنها من شن هجمات مؤخراً في وسط مقديشو.

٤٥ - وتشن حركة الشباب الهجمات داخل الصومال أساساً، حيث تستهدف قواعد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي لا تزال تقوم بعمليات تسلل إلى البلدان المجاورة. وفي أوائل عام ٢٠١٨، قُتل نحو ٢٠٠ من مقاتلي حركة الشباب وأصيب آخرون، وهو ما أدى إلى انقسامها إلى مجموعات أصغر كاستراتيجية لإعادة التنظيم. وأدّى ذلك إلى تعطيل عملياتها إلى حد ما، وأثّر على الروح المعنوية لمقاتليها حيث انتقل بعضهم إلى أجزاء مختلفة من الصومال[٧٢].

٤٦ - وتواصل حركة الشباب استعمال الأجهزة المتفجرة المرتجلة بوصفها سلاحها المفضل. وترى الدول الأعضاء أن الجماعة تملك المواد اللازمة والخبرة في التركيب؛ وأنها عززت قوة أجهزتها المتفجرة المرتجلة عن طريق زيادة حجمها المتوسط في السنوات الأخيرة[٧٣]؛ وأنها تجمع الأسلحة والذخائر من الميليشيات المحلية ومن المنشقين عن الجيش الوطني الصومالي ومن خلال تهريب الأسلحة الخفيفة من ليبيا واليمن (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٣٩). وفي أواخر عام ٢٠١٧، اجتاحت حركة الشباب أربع قواعد للجيش الوطني الصومالي وصادرت إمدادات ومركبات ومعدات عسكرية غير معلومة القيمة، يمكن أن تستخدمها الجماعة لبعض الوقت[٧٤]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت مصادر تمويل حركة الشباب على حالها (انظر S/2017/573، الفقرة ٤٧، و S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٤٠).

(٦٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧٣) زادت حركة الشباب في حجم الأجهزة المتفجرة المرتجلة من خمسة كيلوغرامات إلى أربعين كيلوغراماً، وحجم الشحنات المتفجرة في الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات من حوالي ١٠٠-٢٠٠ كيلوغرام إلى ٨٠٠-١ ٠٠٠ كيلوغرام بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨.

(٧٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

٤٧ - ورأت الدول الأعضاء أنه رغم هشاشة تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال وضعفه العملياتي، فإنه لا يزال يشكل تهديداً لأن الصومال تظل بؤرة لعمليات محتملة في المستقبل[٧٥]. ويعتزم تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال بلوغ هدف استراتيجي يتمثل في التوسّع إلى وسط الصومال وجنوبه رغم ما يواجهه من قيود في الوقت الراهن. وتحقيقاً لهذه الغاية، ما فتئ عبد القادر مؤمن (غير مدرج في القائمة) يُجري اتصالات مع المقاتلين الأجانب بشأن اعتزامه التوسع جنوباً من أجل تعزيز الخلايا القائمة وكسب ولاء بعض المقاتلين المحليين[٧٦]. وإضافة إلى ذلك، فمع فقدان تنظيم الدولة الإسلامية لمواقع في الجمهورية العربية السورية وتعرُّضه لضغوط في ليبيا، قد ينتقل صوماليون من ذوي الجنسية المزدوجة وربما بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الصومال وبلدان أخرى في المنطقة، مما يعزز أعداد أفراد تنظيم الدولة الإسلامية ومهاراتهم وقدراتهم التشغيلية[٧٧]. وتحديداً، كان بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب الصوماليين العاملين في الجمهورية العربية السورية على اتصال مع مؤمن وربما يقررون الانتقال إلى بونتلاند[٧٨].

٤٨ - ولا تزال بعض الدول الأعضاء تتعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنتسبين إلى جماعة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية الذين ينتقلون من أراضيها إلى الصومال، وكذلك مع الأفراد المنتقلين من مناطق نزاع أخرى الذين يحاولون عبور أراضيها عن طريق استغلال الثغرات على الحدود القائمة مما يسهل اختراقها. وأفادت الدول الأعضاء عن استمرار أنشطة التجنيد وتغذية التطرف والتدريب على شبكة الإنترنت؛ فضلا عن التجنيد القسري وإنشاء معسكرات داخل الصومال مخصصة حصراً للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الجدد.

٤٩ - وفي غضون ذلك، يواجه تنظيم الدولة الإسلامية أزمة موارد في الصومال. فاستراتيجيته المتمثلة في مصادرة نقاط الإمداد مثل الموانئ والاستيلاء عليها غير قابلة للاستمرار، ومن ثم لجأ التنظيم إلى النهب وغير ذلك من الأعمال الإجرامية لتمويل أنشطته. وهو لا يزال يتلقى قدراً محدوداً من الدعم المالي والإمدادات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٤٢).

دال - أوروبا

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مستوى التهديد في أوروبا مرتفعا. ومع ذلك، كانت وتيرة الهجمات والمخططات التي تم تعطيلها دون ما كانت عليه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وقالت الدول الأعضاء إن الأفراد الضالعين في الكثير من الأنشطة الإرهابية لم يكونوا من ذوي السوابق الأمنية، كما كان من بينهم أفراد آخرون استبعدوا من التتبع بوصفهم منخفضي الخطورة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتكب الهجمات الإرهابية الأخيرة أفراد لم يسافروا على الإطلاق إلى منطقة من مناطق النزاعات. وكانت تُستخدم في الهجمات وسائل رخيصة وغير متطورة، من قبيل الأدوات الحادة والمركبات، ولكنها كانت عالية الأثر لتعمد ارتكابها في مناطق مدنية مكتظة. وحدثت أيضا زيادة في استخدام أو محاولة

(٧٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

استخدام مادة تراي – أسيتون تراي – بيروكسيد المتفجرة[٧٩]. وكان الكثيرون من مدبري العمليات الإرهابية من ذوي السوابق الجنائية البسيطة.

٥١ – ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لحث المتعاطفين معه في أوروبا على شن هجمات في بلدان إقامتهم. وتحوّل كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠١٨ إلى هدف محدد للدعاية التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية سعيا منه إلى حفز الأفراد الذين يتصرفون على نحو منفرد أو من تلقاء أنفسهم إلى شن هجمات أثناء دورة كأس العالم. وتواصل الجماعة نشر مختلف أساليب تنفيذ الهجمات، وكذلك التعليمات المتعلقة بصناعة القنابل والسترات المتفجرة. وقد تحول الاتجاه السائد مؤخرا من الهجمات الموجهة والهجمات التي يساعد التنظيم على تنفيذها، إلى الهجمات المستوحاة من فكر التنظيم، وذلك نتيجة لتدهور قدرات تنظيم الدولة الإسلامية على تنفيذ العمليات الخارجية. ومع ذلك، فقد أبدى كل من تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة في الآونة الأخيرة اهتماما بالهجمات الأكثر تطورا، بما في ذلك باستخدام المواد الكيميائية أو الأجهزة المتفجرة المرتجلة المتحكم فيها من بعد[٨٠].

٥٢ – وأشارت الدول الأعضاء إلى أن تدفقات العائدين والمنتقلين من العراق والجمهورية العربية السورية لم تتحقق بالدرجة المتوقعة، ولكن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين نجحوا في مغادرة منطقة النزاع والمنطقة المحيطة بها قد عادوا إلى الوطن بدلا من الانتقال إلى مكان آخر. وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها من أن هؤلاء الأفراد يمكن أن يفاقموا الخطر من خلال نشر معارفهم ومهاراتهم المتعلقة بالطائرات المسيرة بدون طيار، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات. وكان بعض مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية يملكون القدرة على تركيب أسلحة من مواد تجارية متاحة في السوق. وبالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى العمليات والمترتبة على تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فإن عودتهم إلى أوروبا قد تكون عاملا محفزا للمتعاطفين المحليين[٨١]. وفي هذا الصدد، فإن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء التي حالت إلى حد كبير دون السفر إلى العراق والجمهورية العربية السورية قد أسفرت عن مشكلة مختلفة، إذ تحوّل المقاتلون الإرهابيون الأجانب إلى ”مسافرين محبطين“. وكان لتنظيم الدولة الإسلامية الآلاف من هؤلاء الأنصار النشطين على شبكة الإنترنت والذين يمكن أن تجندهم الشبكات الإرهابية. وعلى الرغم من إضعاف نواة تنظيم الدولة الإسلامية، وانخفاض نوعية دعايته، فإن الكم الكبير من الرسائل التي يرسلها باستخدام وسائل التشفير التجارية ما زال له أثر قوي في مجالات التطرف والتجنيد والتدريب[٨٢].

٥٣ – ويمثل التطرف في السجون الأوروبية شاغلا مستمرا ومتزايدا لواضعي السياسات. وفي الوقت نفسه، فإن بعض المحكوم عليهم بالسجن في جرائم إرهابية في السنوات السابقة سيُفرج عنهم قريبا، وقد أُحبطت بالفعل عدة محاولات جرى التخطيط لها في السجن. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، كان أحد

(٧٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

السجناء المتطرفين قد اغتنم فرصة الإفراج المؤقت عنه لقتل اثنين من أفراد الشرطة وأحد المارة في مدينة لييج البلجيكية[٨٣].

٥٤ - وسلطت الدول الأعضاء الأضواء على التحدي المعقد الذي تشكله الإناث العائدات من مناطق النزاع: فالبعض يرى أن النساء جزء من الحل، ولكن البعض الآخر يراهن مصدر قلق وخطر أمنيين. وعلى الرغم من اقتصار دور الكثير من النساء على الأعباء المنزلية، فقد شارك بعضهن في أنشطة التجنيد على وسائط التواصل الاجتماعي، وتلقى بعضهن تدريبات على استخدام الأسلحة، وشارك بعضهن في القتال. وأكدت الدول الأعضاء أن الأطفال العائدين يشكلون تحديا أكثر تعقيدا من ذلك فيما يتعلق بإنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية، ولا تزال مسألة التهديد الذي قد يشكلونه قيد المناقشة. ومن الأمور غير الواضحة تحديد خلفية وجنسية بعض الأطفال الذين يولدون في مناطق النزاع. وقد تعرّض الكثير منهم إلى الأيديولوجيات المتطرفة، بينما شارك بعضهم في القتال وأعمال العنف، بما في ذلك المشاركة في مقاطع الفيديو الدعائية.

٥٥ - وأفادت الدول الأعضاء أنه لا توجد أي أدلة ملموسة على التعاون بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في أوروبا، بخلاف بعض التداخل الذي يتعلق بطرق الهجرة والتهريب، لا سيما في منطقة البلقان. وقدرت إحدى الدول الأعضاء أن الأساليب الرئيسية التي يستخدمها المقاتلون الإرهابيون الأجانب التابعون لتنظيم الدولة الإسلامية والمتعاطفون مع التنظيم في جمع الأموال تشمل الدعم المالي من أسرهم وأقاربهم، فضلا عن الجرائم البسيطة، التي تتراوح بين تزوير الوثائق وتزييف البضائع والاحتيال للحصول على قروض صغيرة.

هاء - وسط وجنوب آسيا

٥٦ - لا يزال تنظيم القاعدة متواجدا في جنوب آسيا. وهو يتكيف مع البيئة المحلية، محاولا التدخل في الصراعات والمجتمعات المحلية. وهو متحالف بشكل وثيق مع حركة طالبان. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، فعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديدا مباشرا، فإن تنظيم القاعدة هو ''الجماعة الأقوى فكريا''، وسيظل تهديدا على المدى الأطول. ويقال إن بعض الأعضاء في نواة تنظيم القاعدة، بما في ذلك أيمن الظواهري وحمزة بن لادن، موجودون في المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان. وقد يغادر بقية أعضاء نواة تنظيم القاعدة المنطقة إلى مناطق أكثر أمنا.

٥٧ - ولا يزال تحت إمرة الحركة الإسلامية في أوزبكستان (QDe.010) نحو ٥٠٠ مقاتل في أفغانستان، يتمركزون في مقاطعات فارياب وساريبول وجوزجان وقندز وبغلان وتخار وبدخشان. وثمة حوالي ٥٠٠ مقاتل من دول آسيا الوسطى موزعين بين كتيبة الإمام البخاري (QDe.158)، وكتيبة التوحيد والجهاد (غير مدرجة في القائمة)، وجماعة الجهاد الإسلامي (QDe.119)، وتنظيم الدولة الإسلامية. ويبلغ عدد مقاتلي الحركة الإسلامية في تركستان الشرقية (QDe.088) ٤٠٠ مقاتل في مقاطعة بدخشان[٨٤]. أما جماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية فهي معزولة نسبيا بسبب التدابير الأمنية الصارمة في المنطقة الأوسع نطاقا، ولكن لا تزال الجماعة تسعى إلى استغلال الثغرات الأمنية لشن هجمات. وهذه الجماعة، وهي أحدث المنتسبين

(٨٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

لتنظيم القاعدة، تميل أيديولوجيا إلى شـــن هجمات داخل الهند ولكن يُعتقد أن قدراتها منخفضـــة. ووفقا للدول الأعضاء، يُقدر قوام جماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية في أفغانستان بعدة مئات من الأفراد، وهم موجودون في مقاطعات لغمان وباكتيكا وقندهار وغزني وزابول[٨٥].

٥٨ - ولا تزال نواة تنظيم الدولة الإسلامية تيسر نقل بعض عناصرها الرئيسية إلى أفغانستان. وأفادت إحدى الدول الأعضاء أن مقاتلين إرهابيين أجانب يحملون جنسيات الجزائر وتونس وروسيا وفرنسا ودول وسط آسيوية قد وصلوا مؤخرا إلى أفغانستان؛ وأن أبو قتيبة (غير مدرج في القائمة)، وهو زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في محافظة صلاح الدين بالعراق، قد انتقل إلى ولاية بدخشان في أفغانستان.

٥٩ - وأفادت دولة عضـــو أن بعض المخططات الأخيرة في أوروبا التي تم اكتشـــافها ومنعها كان مصدرها تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان. ويحاول تنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى إنشاء وجود له في مختلف الأماكن في أفغانستان، أن يؤثر أيضا على البلدان الأخرى في المنطقة. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان مسؤول عن هجوم واحد على الأقل في منطقة كشمير.

٦٠ - وفي باكستان، أفيد أن عمليات مكافحة الإرهاب التي نُفذت على نطاق واسع قد أدت إلى خفض عدد الإرهابيين ومرافق تدريبهم، وخفض كمية المواد المتفجرة المتاحة محليا في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. وأن بعض الإرهابيين قد نزح عبر الحدود إلى أفغانستان[٨٦].

٦١ - وفي أفغانســـتان، حاول تنظيم الدولة الإســـلامية بدأب توســـيع نطاق وجوده، على الرغم من الضغط الذي تمارسه قوات الأمن الوطنية الأفغانية، والتحالف الدولي وحركة طالبان. وفي الوقت الراهن يتواجد تنظيم الدولة الإسلامية أساسا في المقاطعات الشرقية كونار ونكرهار ونورستان، وينشط التنظيم أيضا في مقاطعات جوزجان وفارياب وساريبول وبدخشان في الشمال. ويعتزم تنظيم الدولة الإسلامية التوســـع في مقاطعات غزني وقندز ولغمان ولوكر وأروزكان. وتوجد بالفعل خلايا نائمة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في كابول وهرات وجلال أباد، كانت قد نفذت هجمات مدمرة كبيرة، بما في ذلك ضد كل من الأهداف الحكومية وأهداف تنظيم طالبان خلال وقف إطلاق النار أثناء عيد الفطر[٨٧].

٦٢ - ومن المســـائل التي هي محل كثير من النقاش بين الدول الأعضـــاء القوة العددية لتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان وطبيعة التهديد الخارجي الذي يمكن أن يصدر عنه. وترد هذه المسائل بالتفصيل في التقرير التاسع لفريق الرصد الذي صدر في أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/466) عملا بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المتعلق بحركة الطالبان ومن يرتبط بها من أفراد وكيانات. ولم يرد لفريق الرصد أية أدلة مقدمة من الدول الأعضـــاء تؤدي لتغيير الأحكام الرئيســـية الواردة في ذلك التقرير والتي تشـــمل ما يلي: أن تنظيم الدولة الإســـلامية يضـــم ما يتراوح بين ٥٠٠ ٣ و ٠٠٠ ٤ عضـــو في أفغانســـتان، بما في ذلك ما بين ٦٠٠ و ٠٠٠ ١ عضـــو في شمال أفغانســـتان (مع تنامي هذين العددين)؛ وأن التنظيم يقوده أبو ســـيد باجوري (غير مدرج في القائمة)؛ وأن معظم أعضـــائه وقادته كانوا أعضـــاء ســـابقين في حركة طالبان باكستان (QDe.132)؛ وأنه يمثل تهديدا جديدا لدول وسط آسيا.

(٨٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

٦٣ - وفي آسيا الوسطى، يُنظر إلى التهديد الإرهابي النابع من أفغانستان أنه في ازدياد، مع تنامي أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفغانستان، الذين غادروا الجمهورية العربية السورية والعراق. ويملك هؤلاء العائدون والمتنقلون مهارات في مجال استعمال الأسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة، ولديهم معرفة بأساليب الحرب، وتربطهم كذلك صلات بالجماعات الإجرامية. وأفادت إحدى الدول الأعضاء من وسط آسيا أن هناك حاليا ما يصل إلى ١ ٠٠٠ مقاتل، من بينهم مواطنون من الاتحاد الروسي ودول آسيا الوسطى، في طريقهم إلى أفغانستان؛ وتشير التقديرات إلى أنه يوجد هناك بالفعل ٧٥٠ مواطنا من مواطني دول آسيا الوسطى، معظمهم من أوزبكستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان. ويُرى أنهم يشعرون بالارتياح للانتقال إلى صفوف الأفغان من إثنيتي الأوزبيك والطاجيك[٨٨].

٦٤ - وفي آسيا الوسطى كذلك، ترى الدول الأعضاء أن هناك متعاطفين من سكان البلاد مع تنظيم الدولة الإسلامية. غير أن إحدى دول وسط آسيا قالت إنه لم يتأكد وصول أي من المقاتلين الأجانب إلى المنطقة منذ بداية عام ٢٠١٨[٨٩]. ويتعين رصد هذه المسألة، بالنظر لما لكل من الإرهابيين على جانبي الحدود الأفغانية من مصلحة طبيعية متبادلة.

واو - جنوب شرق آسيا

٦٥ - يتواصل التهديد الإرهابي في جنوب شرق آسيا، ولا سيما من الجماعات الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة. فعلى الرغم من الخسائر الفادحة الذي تكبدها التنظيم في جنوب الفلبين في عام ٢٠١٧، فإن الجماعات المنتسبة إليه ثرية بالأموال النقدية وعدد الأعضاء المنتسبين إليها في ازدياد[٩٠].

٦٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، تعرضت إندونيسيا لموجة من الهجمات قتل خلالها العشرات، بما في ذلك المهاجمون. وعلى مدى يومين، نفذ أعضاء في جماعة أنصار الدولة (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٥٦ و S/2017/573، الفقرة ٦٢)، وهي شبكة محلية مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية تتألف من خلايا يقودها الزعيم الروحي عُمان رشمان (QDi.407)، وأسرهم هجمتين ناجحتين، وتمكنت السلطات من تعطيل هجمة أخرى[٩١]. وفي ١٣ أيار/مايو، نفذت أسرة من ستة أفراد، بمن فيهم فتاة تبلغ من العمر تسع سنوات، ثلاث عمليات تفجير انتحارية ضد كنائس مسيحية في سورابايا؛ وفي ١٤ أيار/مايو، أقدمت أسرة من خمسة أفراد على تفجير قنابل بواسطة دراجتين ناريتين عند مدخل مقر الشرطة المحلية في سورابايا، مما أدى إلى مقتل جميع المفجرين باستثناء فتاة في سن الثامنة[٩٢]. وفي ١٣ أيار/مايو أيضا، كانت أسرة أخرى من ستة أفراد تعدّ قنابل بالقرب من سيدوارجو عندما انفجرت أحدها قبل أوانها وأسفرت عن مقتل اثنين من أفراد الأسرة[٩٣]. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجمات الناجحة من خلال منبره الإعلامي أعماق، ولكن يبدو أنه لم يؤدِّ دوراً مباشراً فيها؛ غير أنه يبدو أن الأسر

(٨٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٩٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٩١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٩٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٩٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

الثلاث تعرف بعضها البعض[٩٤]. ويمكن أن يصبح ذلك سابقة مثيرة للقلق لأنها تتعلق بطريقة عمل جديدة تُستَخدَم فيها الأسر، بما في ذلك النساء[٩٥] والأطفال، كمفجرين انتحاريين[٩٦]. وسبقت هذه الهجمات أعمال شغب في سجن ديبوك قرب جاكرتا وتلاها هجوم بمركبة وسيوف على مقر الشرطة في رياو؛ وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجومين.

٦٧ - وفي جنوب الفلبين، يستمر خطر الإرهاب على الرغم من الخسائر التي تكبدتها الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية أثناء الحصار على مدينة مروي (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرتان ٥٨ و ٥٩)، إذ يُعاد تجميع ما تبقى من الجماعات وتنشيط معسكرات التدريب، وتُستأنف عمليات التجنيد وجذب مئات الأتباع داخل الفلبين وخارجها[٩٧]. وإضافة إلى ذلك، تدل عمليات الاعتقال التي تلت حوادث مروي—والتي شملت مقاتلين إرهابيين أجانب من أصول خارج جنوب شرق آسيا سافر بعضهم إلى الفلبين باستخدام وثائق مسروقة أو مزورة و/أو باتباع طرق سفر متقطعة—على أن منطقة جنوب الفلبين لا تزال وجهة ونقطة عبور جاذبة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من خارج المنطقة، ويعزى ذلك جزئياً إلى أنها تتيح للمقاتلين فرصة للمشاركة في قتال فعليّ وإلى توافر الأسلحة النارية[٩٨].

٦٨ - وتتألف الجماعة المحلية المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، المعروفة أيضاً باسم تنظيم الدولة الإسلامية — الفلبين، من عدة مجموعات، منها بقايا جماعة موتي[٩٩] بقيادة عويدة ملك عبد المجيب (ويعرف أيضاً باسم أبو دار) (غير مدرج في القائمة)؛ وجماعة ماجد بقيادة محمد كارم (ويعرف أيضاً باسم أبو محمد) (غير مدرج في القائمة)؛ وجماعة طريفة بقيادة اسماعيل عبد المالك (ويعرف أيضاً باسم أبو طريفة) (غير مدرج في القائمة)؛ وفرع جماعة أبو سياف في باسيلان (QDe.001)، بقيادة العديد من القادة الفرعيين، من بينهم فوروجي إندامـا (Furuji Indama) (غير مدرج في القائمة)[١٠٠]. ولكن بعد وفاة اسنيلون توتوني هبيلون (Isnilon Totoni Hapilon) (QDi.204)، أصبح انتساب جماعة أبو سياف في باسيلان لتنظيم الدولة الإسلامية أقل وضوحاً، إذ نأى الكثير من الأعضاء بأنفسهم عن تنظيم الدول الإسلامية وزادوا تركيزهم على الأنشطة الإجرامية من أجل جمع الأموال بدلاً من التركيز على الأيديولوجية[١٠١]. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد عُيِّن بديل لاسنيلون هبيلون لقيادة كافة الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين[١٠٢].

---

(٩٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٩٥) كان قد ألقي القبض سابقاً على نساء كنّ سينفذن تفجيرات انتحارية في إندونيسيا. انظر Institute for Policy Analysis of Conflict, “Mothers to bombers: the evolution of Indonesian women extremists”, 31 January 2017.

(٩٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٩٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٩٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٩٩) انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٥٨؛ و S/2017/573، الفقرتان ٥٩ و ٦٠.

(١٠٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٠١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٠٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

٦٩ - ولا تزال جماعة أبو سياف تحت قيادة ردولان ساهيرون (Radulan Sahiron) (QDi.208) وتواصل تنفيذ عمليات اختطاف طلباً للفدية والابتزاز لكي تتمكن من الاستمرار[١٠٣]. ولكن حوادث الاختطاف، ولا سيما عمليات الاختطاف في البحر، انخفضت في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، وقد يعزى ذلك جزئياً إلى تشديد الدوريات البحرية في إطار ترتيب التعاون الثلاثي بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا[١٠٤]. وعملت جماعة أبو سياف بشكل عام على استهداف السكان المحليين في عمليات ''الاختطاف السريع'' وباتت تفضل ذلك على عمليات الاختطاف البحري التي تثير اهتماما أكبر في الإعلام[١٠٥].

٧٠ - وركزت عمليات الإدراج في القائمة المحلية للأفراد والكيانات الإرهابية في الآونة الأخيرة على من يقومون بدور الوسطاء الذين يسهلون مهام التمويل وشراء الأسلحة والتدريب؛ كما بيّنت قرارات الإدراج أيضاً الصلات القائمة فيما بين النشطاء الإقليميين، وكذا بين النشطاء الإقليميين والقيادة المركزية لتنظيم الدولة الإسلامية[١٠٦]. فعلى سبيل المثال، يسّر الوسطاء التحويلات المالية من نواة تنظيم الدولة الإسلامية إلى الجهات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين واتخذوا الترتيبات اللازمة لتدريب مجندي جماعة أنصار الدولة من إندونيسيا على صنع القنابل واستخدام الأسلحة النارية في معسكرات في الفلبين.

٧١ - وأفادت دول أعضاء أن الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين لا تفتقر إلى الموارد المالية. فإضافة إلى التمويل الذي تحصل عليه من تنظيم الدولة الإسلامية الأم، فإنها أمنت الملايين من الدولارات عن طريق نهب المصارف والمنازل في مروي، ويُقال أنها تستخدم تلك الأموال في دفع منحة تجنيد للأشخاص الذين سينضمون إلى صفوف المقاتلين تتراوح قيمتها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ دولار وكذلك في تزويدهم بأسلحة نارية[١٠٧].

ثالثا - تقييم الأثر

ألف - القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الرصد العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة على مكافحة أعمال النهب وتهريب الآثار التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية؛ وعلى تعزيز الوعي بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، إلى جانب تنفيذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) كأداة عملية لتعطيل قدرة هذه الجماعات على توليد موارد من هذا النشاط.

٧٣ - وأبلغت عدة دول أعضاء الفريقَ بإجراء عمليات تحقيق وضبط قطع أثرية في العراق والجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المواقع الأثرية في المنطقة عرضة للتنقيب

(١٠٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٠٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٠٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٠٦) United States Department of the Treasury, "Treasury sanctions ISIS-Philippines facilitator for terror support", 30 April 2018; and "Treasury sanctions ISIS facilitators across the globe", 9 February 2018.

(١٠٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

غير القانوني والتدمير بسبب عدم قدرة السلطات المختصة على الإشراف على جميع تلك الأقاليم[١٠٨]. وفي المستوى الأول للاتجار، يكسب السكان المحليون الأموال عن طريق توفير القطع الأثرية لجامعي القطع. ثمّ يقوم جامعو القطع بتصنيفها ويدفعون الضرائب في كل مرحلة لأعضاء تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في المناطق التي يتحكم فيها هؤلاء الإرهابيون في عمليات الإتجار، إلى حين إخراج القطع الأثرية من المنطقة[١٠٩].

٧٤ - وأكدت الدول الأعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية جنى على الأرجح أموالاً من أنشطة الاتجار هذه عندما كان في ذروة سيطرته الإقليمية، ولكن يصعب القول إذا كان قد خزن القطع الأثرية أو أنه ما زال قادراً على تحقيق أرباح منها، فالبيانات الدقيقة صعبة المنال. ومعظم القطع الأثرية التي نُهبت وهُرِّبت قطع صغيرة الحجم وقابلة للتداول بسهولة عبر الإنترنت، مما يعقد عمليات مكافحة الاتجار[١١٠]، فضلاً عن وجود عدد كبير من القطع الأثرية الزائفة في السوق.

٧٥ - واكتُشِفت طرق تهريب ووجهات جديدة للآثار التي أخرجت بصورة غير قانونية من الجمهورية العربية السورية والعراق والمنطقة ولا سيما في أمريكا الجنوبية[١١١]. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنه تمّ الحصول على العديد من المطابقات الإيجابية للقطع الأثرية باستخدام القوائم الحمراء لمجلس المتاحف الدولي[١١٢] التي تصنف أنواع القطع الأثرية المعرضة للخطر في ١٧ فئة جغرافية. ويشير بعض هذه الفئات إلى مناطق في العالم، ويشير البعض الآخر إلى بلدان، بما فيها الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن.

٧٦ - **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتسليط الضوء على جدوى القوائم الحمراء لمجلس المتاحف الدولي بوصفها أداة فحص ظاهر للممتلكات الثقافية يمكن لموظفي الجمارك وموظفي إنفاذ القانون الاستعانة بها، فضلا عن تدريبهم في هذا المجال.**

٧٧ - واستناداً إلى الإطار القانوني والتنظيمي، فإن السلطات الجمركية في الدول الأعضاء هي أحد أصحاب المصلحة المحوريين في التنفيذ العملي لآليات المراقبة التي قد تحدّ من تدفق الآثار المهربة. وفي عام ٢٠١٦، رأى الفريق أن التغييرات الإدارية في نظام منظمة الجمارك العالمية لتوصيف السلع الأساسية وترميزها هي إحدى التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن (انظر S/2016/213، الفقرة ٢٨). ويُقسَّم الفصل ٩٧ من التسميات الخاصة بهذا النظام إلى عدة عناوين عامة يتم من خلالها تصنيف القطع الأثرية. فعلى سبيل المثال، فإن الغرض من العنوان (٠٣-٩٧) هو تصنيف التماثيل أيا كان نوعها أو عمرها، فيمكن أن تشمل هذه الفئة تمثالاً صغيراً خشبياً جديداً أو تمثالاً أثريا منحوتاً من الرخام.

٧٨ - وهناك قواعد مماثلة تنظم اللوحات والرسومات ولوحات الباستيل (٠١-٩٧) والنقوش والمطبوعات والطباعات الحجرية (٠٢-٩٧) والعملات المعدنية وغيرها من القطع التي يجمعها الهواة

(١٠٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٠٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١١٠) على سبيل المثال، قدمت الدول الأعضاء القضية المتعلقة بصناديق القطع الأثرية المنهوبة من متحف إدلب الذي تسيطر عليه جبهة النصرة لأهل الشام والتي عرضت للبيع على الإنترنت.

(١١١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١١٢) مجلس المتاحف الدولي، قاعدة بيانات القائمة الحمراء. متاحة على الرابط التالي: http://icom.museum/resources/red-lists-database (اطُّلِعَ عليها في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨).

ذات الأهمية التاريخية والأثرية والإثنوغرافية (٠٥-٩٧) وما إلى ذلك. وستتمكن السلطات الوطنية استنادا إلى مواصفات أكثر تفصيلاً، مثل العناوين الفرعية وفقاً لعمر القطع الأثرية و/أو أهميتها التاريخية أو الأثرية، من تحديد القطع الأثرية ذات الأهمية بصورة أفضل، ومن احتجاز القطع التي يُتعمد التصريح عنها على نحو خاطئ. وسيتيح ذلك مزيداً من الوقت للتحقيق في منشأ هذه القطع وتاريخ ملكيتها. وفي الآونة الأخيرة، قُدمت مقترحات لإدخال تعديلات على التسميات والملاحظات الإيضاحية الواردة في الفصل ٩٧ إلى المنظمة العالمية للجمارك، وهي الآن قيد الدراسة.

٧٩ - **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتشجعها على تأييد التعديلات المقترح إدخالها على الفصل ٩٧ من النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها الذي تعكف حاليا المنظمة العالمية للجمارك على النظر فيه.**

باء - القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧)

٨٠ - أبلغت عدة دول أعضاء فريقَ الرصد أنها ترحب بالتوجيهات الواردة في القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بشأن العائدين والمنتقلين، بما في ذلك التعامل مع النساء والأطفال الذين يغادرون منطقة النزاع. وتسعى الدول الأعضاء إلى تعزيز تبادل المعلومات بشأن هويات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويستمر التحسن التدريجي بين البلدان الأصلية التي انتقل منها المقاتلون الإرهابيون الأجانب وبلدان المرور. وقد حوكم العديد من العائدين والمنتقلين أو مثلوا أمام المحاكم. بيد أن بعض الدول الأعضاء يرى أن قرار مجلس الأمن المشار إليه لم يوفر ما يكفي من الضمانات المتعلقة بتحمل بلدان الجنسية والمنشأ نصيبها العادل من مسؤولية التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٨١ - ويقدر أن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتجزين في شمال سورية يتراوح بين عدة مئات وألفي مقاتل؛ وهناك عدد أكبر بكثير قيد الاحتجاز في العراق، حيث تقدر دول أعضاء أن عددهم يتراوح بين ٠٠٠ ٩ و ٠٠٠ ٢٠ مقاتل طبقا لما إذا احتُسب أفراد الأسر. وكُلِّف فريق الرصد بموجب القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧) بأن يبحث مع الدول الأعضاء مسألة قيام تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة بالاتجار بالأشخاص وارتكاب العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. وربما أثرت هذه المسألة في بعض النساء والأطفال الذين غادروا منطقة النزاع وهم الآن قيد الاحتجاز. وحتى الآن، لم يلقَ فريق الرصد إلا استجابة محدودة لجهوده الرامية إلى جمع معلومات بشأن هذا الموضوع، على الرغم من الانتهاكات التي ارتكبتها ما يسمى بالـ ”خلافة“. ووفقاً لتقييم الدول الأعضاء، لم يشكل الاستغلال الجنسي على الإطلاق مصدر دخل هام لتنظيم الدولة الإسلامية، ولكن تفتقر هذه الدول إلى معلومات عن الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه المسألة.

٨٢ - **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتذكرها بأحكام القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧)، وتسترعي انتباهها إلى احتمال توافر مزيد من المعلومات ذات الصلة مع مرور الوقت، لأن مزيداً من العائدين والمنتقلين، بمن فيهم النساء، يمثلون أمام المحاكم عند عبورهم أو عند وصولهم إلى الجهات التي يقصدونها. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على أن تكون متيقظة لكي لا تفوتها فرصة جمع هذه المعلومات من أجل تحديد الأفراد أو الكيانات التي تحوّل أموالاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية فيما يتعلق بمسألة استغلال النساء والأطفال وإساءة معاملتهم، وذلك بغية إدراج أسمائها في قائمة الجزاءات.**

رابعا – تدابير الجزاءات

ألف – حظر السفر

٨٣ – خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨، لم يُبلّغ فريق الرصد بسفر أي فرد من الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة[١١٣]. وفي غضون ذلك، دخل بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب منطقة النزاع؛ وتبين أن التدفق العكسي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، أو انتشارهم إلى مناطق النزاع الأخرى كان أبطأ مما كان متوقعاً. وواصلت الدول الأعضاء تعزيز التدابير الرامية إلى التصدي لهذا التدفق، بما في ذلك عن طريق منع السفر، وجمع المعلومات وتبادلها على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف. ويساور الدول الأعضاء القلق بشأن حالة ومكان تواجد العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين لا يزال يُعتقد أنهم في العراق أو الجمهورية العربية السورية، إذ إنهم قد يغيرون أساليبهم ويتمكنون من التنقل رغم الضوابط المشددة على الحدود. وما زالت بعض الدول الأعضاء تواجه صعوبات في التعرف على المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو العائدين أو المنتقلين عند نقاطها الحدودية الجوية والبرية والبحرية. ويشكل هذا الأمر مخاطر أمنية كبيرة وقد يستغله التنظيم (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٧٣).

٨٤ – ومنذ اعتماد القرارين ٢٣٠٩ (٢٠١٦) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، يواصل فريق الرصد العمل مع كل من الدول الأعضاء ومنظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) واتحاد النقل الجوي الدولي والأطراف المعنية في القطاع الخاص في إطار الجهود الرامية إلى تطبيق نظامي ”المعلومات المسبقة عن الركاب“ و ”سجل أسماء الركاب“ للتمكن من إجراء تدقيق فعلي عن طريق المقارنة بقائمة الجزاءات وقواعد البيانات التي تتضمن أسماء المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد أحرز عدد من الدول الأعضاء تقدما في جمع البيانات المتعلقة بالركاب وتجهيزها وتعميمها. وفي الوقت الراهن، يطبق العديد من الدول الأعضاء نظم معلومات مسبقة عن الركاب. وبالإضافة إلى ذلك، انتقلت بعض الدول من نظام اطلب المعلومات المسبقة عن جميع الركاب دفعة واحدة إلى النظام التفاعلي لطلب المعلومات المسبقة عن فرادى الركاب. غير أن مستوى الامتثال المتعلق بسجل أسماء الركاب يبقى دون ذلك كثيرا[١١٤].

٨٥ – وأصبح نظام المعلومات المسبقة عن الركاب أحد معايير منظمة الطيران المدني الدولي اعتباراً من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويقتضي ذلك من الدول الأعضاء أن تنشئ نظم معلومات مسبقة عن الركاب مدعومة بأطر قانونية ومؤسسية مناسبة وبما يتسق مع المعايير المعترف بها دوليا. ومن المتوقع أن تنشئ الدول الأعضاء ”نافذة واحدة“ لتجهيز بيانات نظام المعلومات المسبقة عن الركاب، مما يعني عدم إرسال هذه البيانات إلا إلى كيان حكومي واحد يتولى بعدئذٍ إرسالها إلى جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. ويهدف نظام النافذة الواحدة إلى تعزيز تبادل المعلومات بين شركات الطيران والوكالات الحكومية، والحد من الأخطاء في إرسال البيانات وتعزيز التعاون والتنسيق. ويُطلب إلى الدول الأعضاء أن يكون لديها آليات لإنصاف الركاب المتضررين دون وجه حق، وذلك بالاستناد إلى بيانات نظم معلوماتها المسبقة المتعلقة بالمسافرين. والغرض من ذلك هو ضمان أن تُعالج بيانات الركاب في إطار ضمانات تكفل سريتها وأن تحصل على هذه البيانات بطريقة نزيهة وقانونية؛ وأن تكون ذات صلة؛

(١١٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١١٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

وألا تخزن لأغراض غير شرعية أو لفترات مطولة. وينبغي أن تتطابق جميع بيانات نظام المعلومات المسبقة عن الركاب مع المواصفات المحددة في صيغة رسالة قوائم الركاب في إطار قواعد الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات لأغراض الإدارة والتجارة والنقل(١١٥).

٨٦ - ويمكن لنظم المعلومات المسبقة عن الركاب ولسجلات أسماء الركاب، في حالة مواءمتها مع قوائم المراقبة وبيانات الاستدلال البيولوجي التي تتسم بالفعالية، أن تقدم الدعم في الكشف عن الأفراد والمقاتلين الإرهابيين الأجانب المدرجة أسماؤهم في القائمة، وأن تحد من تواتر النتائج الإيجابية الزائفة خلال فرز المسافرين عند نقاط الحدود، وأن تيسر السفر المشروع. بيد أن التحديات قائمة في العديد من الدول الأعضاء التي من الضروري العمل فيها من أجل تحسين التدقيق على الحدود، وتعزيز فعالية التحقق من بيانات المسافرين من خلال المقارنة مع قوائم المراقبة، وجمع معلومات الاستدلال البيولوجي، وتعزيز فعالية وحسن توقيت تبادل المعلومات(١١٦).

٨٧ - وواصل فريق الرصد تعاونه مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وتبيّن له أن الدول الأعضاء ما زالت تستخدم قواعد بيانات الإنتربول، وأنها قدمت معلومات عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يسرت اعتقال ومحاكمة بعض هؤلاء المقاتلين أو وسطائهم. ولكن وكالات حرس الحدود وشركات الطيران في بعض الدول الأعضاء تفتقر إلى المعلومات، إذ لا تتوفر لنحو ثلثي البلدان الأعضاء في الإنتربول القدرة على الاتصال الإلكتروني بقواعد البيانات عند نقاط دخولها الجوية والبرية والبحرية.

باء - تجميد الأصول

٨٨ - واصل فريق الرصد التعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومع هيئاتها الإقليمية المماثلة من أجل جمع المعلومات عن مبادراتها الجارية من أجل مكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذ تجميد الأصول؛ ومن أجل التوعية بنظام الجزاءات المفروض على كل من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. واعتمدت فرقة العمل استراتيجية موحدة لمكافحة تمويل الإرهاب وخطة تنفيذية لتركيز عملها من أجل ضمان التحديثات المنتظمة بشأن النمط المتغير لمخاطر تمويل الإرهاب؛ وتعزيز تبادل المعلومات؛ والتوظيف المناسب والفعال لمعايير فرقة العمل ونظم الأمم المتحدة للجزاءات المالية المحددة الهدف من أجل تحديد أنشطة تمويل الإرهاب ووقفها. ورغم العمل الهام الذي اضُطلع به حتى الآن، كشفت عملية التقييم المتبادل التي أجرتها فرقة العمل عن عدم استخدام هذه الجزاءات المالية المحددة الهدف على نحو فعال وأنه يتحتم بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك.

٨٩ - وأدّى فقدان تنظيم الدولة الإسلامية لمناطق سيطرته إلى تقلص إيراداته، مما قد يضطره إلى تنويع مصادر دخله. وتتوقع دول أعضاء تزايد الاتجاه نحو الأساليب التكتيكية غير المعهودة التي تشبه تلك التي يعتمدها تنظيم القاعدة ونحو تخطيط عمليات منخفضة التكلفة تنفذها خلايا تستخدم أساليب تمويل مثل الاختطاف طلبا للفدية والجرائم البسيطة والاحتيال في الائتمان والتأمين وارتكاب الجرائم المالية على

(١١٥) International Civil Aviation Organization, International Standards and Recommended Practices, annex 9 to the Convention on International Civil Aviation Facilitation, 15th edition (October 2017), para. 9.8.

(١١٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

الإنترنت. وعلاوة على ذلك، أكدت الدول الأعضاء احتمال زيادة استخدام تقنيات جديدة تسهل تفادي الضوابط، مثل المحافظ الإلكترونية والتمويل الجماعي والعملات المشفرة.

٩٠ - ويوصي فريق الرصد اللجنة بأن تكتب إلى الدول الأعضاء رسائل لتوجه انتباهها إلى أساليب تمويل الإرهاب التي من المرجح أن تصبح أكثر انتشاراً في ظل فقدان تنظيم الدولة الإسلامية لآخر ما لديه من مصادر الدخل الشبيهة بإيرادات الدول؛ وتأكيد خطر الانتشار العالمي المتزايد لعمليات الاختطاف طلباً للفدية من ضمن الجرائم المدرة للدخل وطرائق التمويل الأخرى؛ وتشجيع الدول الأعضاء على مواصلة تبادل المعلومات والخبرات في مكافحة هذه الجرائم؛ وتوجيه الانتباه إلى أن دفع الفدية أو تقديم التنازلات السياسية للجماعات الإرهابية يمول أنشطتها ويساعدها على تنفيذها، ويحفزها على القيام بالمزيد من عمليات الاختطاف.

جيم - حظر توريد الأسلحة

٩١ - واصل فريق الرصد التركيز على مسألة الأسلحة التي تصل إلى تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة لهما. وفي هذا الصدد، تؤكد الدول الأعضاء أن استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى المجموعات الإرهابية ما زال يعد واحداً من الشواغل الرئيسية، وأن مسألة الحدود البرية سهلة الاختراق، وكذلك مسألة تحويل الشحنات المعدة للاستخدام العسكري أو المدني المشروعين إلى منظمات إرهابية، لا تزالان تطرحان تحديا أمام الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

٩٢ - وتفيد التقارير أن تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له قد بلغت درجة عالية من التعقيد في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتسليح المركبات الطائرة الموجهة عن بعد (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٨٧)، وفي إنتاج نظم الإطلاق المرتجلة عديمة الارتداد[١١٧]. وبناء على ذلك، ترى الدول الأعضاء أن إحدى المخاطر التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون هي المعارف المكتسبة في مناطق النزاع بشأن استخدام الأسلحة وتصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٩٣ - وأفادت الدول الأعضاء أنه من المرجح أن يزداد استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة مع عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى اتباع أساليب تكتيكية غير معهودة. ومن السلائف الرئيسية المفضلة لدى التنظيم في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المناطق التي يسيطر بها على بعض الأراضي هي نترات الأمونيوم. وأفادت التقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان يستخدم كميات مهربة من هذا المركَّب (انظر S/2018/466، الفقرتان ٥٥ و ٧٦)، وقد أبلغت الدول الأعضاء عن محاولات لتهريب المركَّب نفسه إلى ليبيا على متن سفينة ضبطتها اليونان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. أما العناصر الإرهابية المنفردة فتستخدم أكثر فأكثر الأجهزة المتفجرة المرتجلة المصنعة من تراي - أسيتون تراي - بيروكسيد والذي يمكن تحضيره من مواد منزلية شائعة الاستخدام. وأشارت نتائج التحقيقات المتاحة علنًا إلى أن هذه المادة قد استخدمت في تفجيرات سورابايا بإندونيسيا في أيار/مايو ٢٠١٨. وأفادت الدول الأعضاء أن التعليمات بشأن تركيب هذه المتفجرات يُحصل عليها أحياناً من منابر وسائل التواصل الاجتماعي.

(١١٧) Conflict Armaments Research, “Technical Report on Islamic State Recoilless Launcher Systems”, April 2018. متاح على الموقع: www.conflictarm.com/technical/islamic-state-recoilless-launcher-systems.

دال – قائمة الجزاءات المفروضة على كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة

٩٤ – تقوم حالياً الأمانة العامة، بالتعاون مع فريق الرصد، باختبار نموذج معزز جديد للبيانات يمكن أن يضيف بيانات استدلال بيولوجي تشمل صور الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة إلى قائمة الجزاءات المفروضة على كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. وأشارت الأمانة العامة إلى أن إضافة معلومات في شكل صورة سيزيد كثيراً من حجم الملف، مما قد يطرح صعوبات في تحميل القائمة. وأكدت الأمانة أن النموذج الحالي لبيانات القائمة متوافق مع نظام المعلومات المسبقة عن الركاب. ولتلبية احتياجات المستخدمين النهائيين في كل من القطاع المالي وقطاع الطيران المدني وغيرهما من القطاعات ذات الصلة، تنظر الأمانة العامة أيضا في إيجاد محرك بحث وتطبيق للهواتف المحمولة من شأنهما أن يقللا من حاجة المستعملين إلى تنزيل القائمة وطبعها.

خامسا – أنشطة فريق الرصد وتلقي التعليقات بشأن التقرير

٩٥ – في الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٨، أجرى فريق الرصد ١٧ زيارة قطرية وتقنية. وواصل تعزيز نظام الجزاءات من خلال مشاركته في ٢٨ مؤتمرا واجتماعا وحلقة عمل عقدت على الصعيد الدولي، بما في ذلك تلك التي عقدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وعقد الفريق أيضاً اجتماعين إقليميين لأجهزة الاستخبارات والأمن ركزا على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وقام الفريق بتوعية الأجهزة المشاركة في الاجتماعات بإمكانية العمل بنظام الجزاءات باعتباره جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، وشجع على زيادة تكثيف تبادل المعلومات في المنطقة من أجل التصدي لهذا التهديد.

٩٦ – وواصل الفريق عمله مع الكيانات والرابطات في قطاعات المال والطاقة والآثار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق العمل مع شركات الإنترنت، وشارك في عدة حلقات عمل نظمتها مبادرة تسخير التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب. وخلال هذه المناسبات، قام الفريق بالتوعية بأحكام نظام الجزاءات وقائمة الجزاءات. ويتعاون الفريق بشكل وثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في إعداد تقارير الأمين العام على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠١ من القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧). ولا يزال الفريق عضوا نشطا في الأفرقة العاملة المنبثقة عن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة لمكتب محاربة الإرهاب، حيث يشارك في الأفرقة العاملة التابعة لها. وقد شجع الفريق أيضاً وكالات مكافحة الإرهاب لدى الدول الأعضاء على حضور مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب التابعة للدول الأعضاء، المعني بمكافحة الإرهاب المعقود في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه.

٩٧ – ويرحب الفريق بتلقي التعليقات على هذا التقرير عن طريق عنوان البريد الإلكتروني 1267mt@un.org.

المرفق

الدعاوى المرفوعة من قبل أفراد وكيانات مدرجين في قائمة الجزاءات أو المتصلة بهؤلاء الأفراد وتلك الكيانات

١ - يرد أدناه وصف للطعون القانونية المستدل على أنها ما زالت قيد النظر أو تم البت فيها مؤخرا فيما يتعلق بكيانات وأفراد مدرجين في قائمة الجزاءات، أو تلك التي رفعت اللجنة أسماءهم من القائمة مؤخرًا.

باكستان

٢ - ما زالت الدعوى التي رفعتها مؤسسة الراشد الاستئمانية (Al Rashid Trust) (QDe.005) بشأن تطبيق تدابير الجزاءات المفروضة عليها قيد النظر أمام المحكمة العليا في باكستان، في إطار استئناف الحكومة للحكم الصادر ضدها في عام ٢٠٠٣. ولا يزال طعن مماثل رفعته مؤسسة الأختر الاستئمانية الدولية (Al-Akhtar Trust International (QDe.121 قيد نظر إحدى المحاكم العليا الإقليمية[١].

٣ - وبالإضافة إلى القضيتين المذكورتين أعلاه، طعن أحد أمناء مؤسسة الإغاثة الباكستانية (المدرجة كاسم آخر لمؤسسة الأختر الاستئمانية الدولية (QDe.121) في تجميد حسابه المصرفي[٢].

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٤ - مرفوع ضد المملكة المتحدة طعون يُلتمس فيها مراجعة قضائية للقرار الذي اتخذته بموجب نظام الجزاءات بأن تدرج في القائمة أسماء عبد الباسط عبد الرحيم وعبد الباقي محمد خالد ومفتاح محمد المبروك (الذين شُطبت أسماؤهم جميعاً من القائمة). ويسير العمل حاليا في هذه القضايا في شكل جلسات استماع تتعلق باستخدام الأدلة السرّية في قضايا بُت فيها ومستوى الإفصاح المطلوب[٣].

(١) معلومات مقدمة من باكستان.

(٢) معلومات مقدمة من باكستان.

(٣) معلومات مقدمة من المملكة المتحدة.